العرب
الثلاثاء 2021/09/28
السنة 44 العدد 12193

# السودان يخوض معركة ضبط ميزانية 2022 لمواجهة انفلات الأزمات

## مخاوف من أن تلجأ الحكومة إلى فرضيات غير واقعية تفاقم معاناة المواطنين

تخوض الحكومة السودانية معركة شاقة لضبط ميزانية 2022 في ظل مرحلة مفصلية تمر بها البلاد علي الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، لتخطي العديد من العقبات قبل إحداث التوازن بين سياسات الإصلاح ومعالجة آثارها علىٰ السكان، خاصة بعد الدفعة الكبيرة التي تلقتها السلطات من المانحين الدوليين.

الخرطوم – اشتدت المناقشات في السودان حول طبيعة الميزانية الجديدة التي من المتوقع أن تتم المصادقة عليها قبل نهاية العام الجاري بعد أن أصدرت وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي منشورا حول المقترحات والفرضيات التي ستمهد الطريق لاعتمادها.

وتحاول الحكومة الانتقالية عبر ميزانية 2022 تجاوز مخلفات العقوبات الأميركية التي عرقلت جهود البلد في تحقيق التنمية، إضافة إلىٰ شح الموارد في وقت تواصل فيه السلطات مساعي استقطاب استثمارات أجنبية جديدة إلىٰ البلاد الغنية بالمعادن والثروات الطبيعية.

ويتخوف المحللون والأوساط الاقتصادية والمالية السودانية من أن تلجأ السلطات أثناء اعتماد الميزانية إلىٰ فرضيات غير واقعية بالنظر إلىٰ مجموعة من المؤشرات السلبية التي تخنق مجمل النشاط الاقتصادي للبلد المتعطش إلىٰ النمو بعد سنوات من الشلل.

وزارة المالية

خفض الفقر وزيادة الدخل وتحقيق التوازن المالي أهم الأهداف

ويقول عبدالله إبراهيم علي إسماعيل الوكيل الأول لوزارة المالية والتخطيط الاقتصادي إن الميزانية الجديدة سوف تضمن خفض الفقر وزيادة الدخل وتوجيه كافة القطاعات الاقتصادية والإنتاجية إلىٰ انتهاج إدارة فاعلة لتحقيق التوازن المالي وتعزيز التحول الاقتصادي من أجل النمو والازدهار الشامل.

ويعاني السودانيون من وقع الأزمات الاقتصادية التي انعكست علىٰ حياتهم نظرا لتردي أوضاعهم المعيشية ووقوع الآلاف منهم تحت خط الفقر في ظل انعدام الرؤية وضبابية الإصلاحات.

ويرزح السودان، الذي يواجه أزمة اقتصادية أثارت احتجاجات واسعة، تحت دين يتوقع أن يصل إلىٰ 56 مليار دولار بحلول نهاية العام الجاري، بينما يواجه المواطنون أزمات متجددة في المحروقات والخبز، فضلا عن غلاء المعيشة والتدهور المستمر في العملة المحلية.

وشكل الدعم السخي للوقود والخبز طيلة سنوات ضغطا كبيرا علىٰ الخزانة العامة الفارغة وتسبب في مشكلات في العرض والتوزيع وشجع السوق السوداء وذكّىٰ الأزمات الاقتصادية.

ونسبت وكالة الأنباء السودانية الرسمية إلىٰ إسماعيل قوله إن "الميزانية ستكون ثمار مخرجات إعادة الاندماج في الاقتصاد العالمي بفضل التحرك السياسي والدبلوماسي الإيجابي في الفترة الأخيرة".

وأشار إلىٰ أن الضوابط العامة لتقديرات الإيرادات العامة تتضمن الضوابط الخاصة بالإنفاق العام وأهمها إعداد مقترح تقديرات الإيرادات الضريبية والإيرادات الأخرى وفق مؤشرات الإطار الاقتصادي الكلي للعام المقبل واستنباط مصادر دخل حقيقية جديدة لزيادة الموارد بما يواكب تطلعات السودانيين.

وأفضت تحركات الخرطوم إلىٰ استعادة المعاملات المالية مع العالم ورفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب وتسوية المتأخرات المستحقة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والبنك الأفريقي للتنمية.

وإلىٰ جانب ذلك تم الوصول إلىٰ نقطة اتخاذ القرار بالتقدم المحرز في ملف إعفاء الديون في إطار مبادرة الهيبك وما يترتب علىٰ ذلك من آثار إيجابية علىٰ مجمل الأوضاع الاقتصادية.

وفي حين لم تكشف وزارة المالية عن أية أرقام حول الميزانية الجديدة كونها لا تزال في طور النقاش، إلا أن الخبراء يتوقعون أنها ستتضمن نفقات أقل بسبب ضغوط صندوق النقد الدولي لتقليص الدعم والنفقات التشغيلية التي تلتهم جزءا كبيرا من المخصصات السنوية.

ويبدو أن السودان سيجد نفسه في موقف صعب لتحقيق الأهداف بالنظر إلىٰ ما تعنيه المؤشرات هذا العام حيث تستهدف الحكومة في موازنة 2021 معدل تضخم بحدود 95 في المئة وتحقيق نسبة نمو قدرها 1.7 في المئة بنهاية العام الجاري، لكن بالنظر إلىٰ الوضع الحالي من المستبعد أن تحقق ذلك الهدف.

وألغىٰ السودان في العام الماضي دعما باهظا لواردات البنزين والديزل مما أدى إلىٰ ارتفاعات حادة في أسعار السلعتين الأساسيتين، وتسبب أيضا في وصول التضخم إلىٰ مستويات قياسية بلغت نحو 400 في المئة.

ويهدف برنامج لدعم الأسر، وُضع تحت إشراف البنك الدولي وبتمويل دولي، إلىٰ تحويل مبالغ نقدية شهرية مباشرة إلىٰ ما يصل إلىٰ 80 في المئة من السكان لمواجهة تداعيات رفع الدعم.

وقال إسماعيل إنه "تم إعداد مقترحات لبرامج دعم الأسر والشرائح الفقيرة وفقاً للأعداد المستهدفة والأسس والضوابط والمعايير التي تضمن عدالة توزيع الدعم المباشر وإعداد مقترحات التأمين الصحي للأسر الفقيرة حسب الأعداد المستهدفة" .

ومنذ شروع وزارة المالية في إعداد الميزانية خلال أغسطس الماضي، تعرضت لبعض الانتقادات كونها لا تراعي مسألة الحماية الاجتماعية، كما أن منتقديها يرون أنها قد تزيد من الإضرار بالقدرة الشرائية للسودانيين.

واعترضت اللجنة الاقتصادية بقوى الحرية والتغيير، الحاضنة السياسية للحكومة، علىٰ قرارات رسمية شملت تحريك الدولار الجمركي وتحرير سعر الجنيه في مقابل سلة العملات الأجنبية الرئيسية.

وأدت سياسة تعويم العملة المحلية في فبراير إلىٰ انخفاض قيمة الجنيه أمام العملة الأميركية، وبينما يبلغ متوسط سعر الدولار في السوق الرسمية حوالي 439 جنيها يصل سعره في السوق السوداء إلىٰ 448 جنيها.

وكانت الحكومة قد وضعت برنامجا محليا للإصلاحات يهدف إلىٰ استقرار الاقتصاد وإزالة التشوهات وتحسين القدرة التنافسية وتعزيز الحوكمة، ويحقق في النهاية الحصول علىٰ تأشيرة تخفيف عبء الديون.

الطبقة الفقيرة في صراع من أجل البقاء

# مسقط تستكمل خطط توسيع مشاريع إنتاج الهيدروجين

مسقط – استكملت الحكومة العمانية خططها المتعلقة بصناعة الهيدروجين بتوقيع الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة الاثنين اتفاقية حجز الأرض لمشروع شركة هايبورت الدقم.

وتتيح الاتفاقية لهايبورت الدقم المضي في الأعمال الهندسية التحضيرية وجمع بيانات الموقع لإنشاء مشروع الهيدروجين الأخضر والأمونيا في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، وهو المشروع المشترك في قطاع الطاقة البديلة بين أوكيو ومجموعة ديمي البلجيكية.

ويشكل الهيدروجين الأخضر إحدى قاطرات التحول إلىٰ الطاقة المراعية للبيئة، حيث تتزايد رهانات مسقط علىٰ الاستثمارات والمشاريع في هذا المجال لتخفيف الاعتماد علىٰ الوقود الأحفوري.

ونسبت وكالة الأنباء العمانية الرسمية إلىٰ أحمد بن حسن الذيب نائب رئيس الهيئة قوله إن "الهيئة تتطلع إلىٰ أن يكون مشروع شركة هايبورت الدقم أحد المشروعات الرائدة في إنتاج الهيدروجين الأخضر والأمونيا بالسلطنة".

وأكد أن هذه الاتفاقية تأتي في سياق دعم الهيئة لإنجاح المشروع الذي يدعم جهود السلطنة في التنويع الاقتصادي بما ينسجم مع "ورؤية عُمان 2040".

وسيقام المشروع في جزء من المنطقة المخصصة للطاقة البديلة بالمنطقة الاقتصادية بالدقم في مساحة تقدر بحوالي 150 كيلومترا مربعا.

ومن المقرر أن يقوم مشروع هايبورت الدقم بإنشاء محطة لتوليد الطاقة من الرياح ومحطة لإنتاج الطاقة الشمسية بقدرة مشتركة تبلغ 1.3 غيغاواط تنفّذ علىٰ مراحل قابلة للتوسع.

وتستكمل هايبورت الدقم حاليا تركيب وتشغيل 4 صوار للرياح للأرصاد الجوية ومحطتين للأرصاد الجوية الشمسية داخل الموقع للتأكد من الإمكانات الواعدة والمتميّزة للمنطقة في مجال توليد الطاقة الشمسية، ومن ثم البدء في إنشاء مصنع لإنتاج الهيدروجين الأخضر والأمونيا الخضراء.

ويؤكد المسؤولون العمانيون أن المشروع يتناسب مع استراتيجية الحكومة لتطوير محافظة الوسطىٰ والإسهام في تحقيق تطلعات الطاقة المتجددة والأهداف الأخرى المتعلقة بالاستدامة.

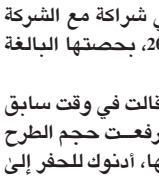

أحمد بن حسن الذيب

مشروع هايبورت الدقم سيكون رائدا في إنتاج الهيدروجين والأمونيا

وقال سالم الهذيلي الرئيس التنفيذي لقطاع الطاقة البديلة في أوكيو إن "الاتفاقية تعدّ علامة فارقة أخرى في تطوير هذا المشروع المهم".

وأضاف "ستكون المنطقة الاقتصادية بالدقم مركزا عالميا لإنتاج الهيدروجين الصديق للبيئة، بحيث يتم الجمع بين الطاقة والتصنيع والأنشطة اللوجستية مع التركيز علىٰ جهود التخلص من الكربون وإنتاج الكهرباء".

وأشار الهذيلي إلىٰ أن هناك العديد من الجوانب التي تجعل منطقة الدقم وجهة جذابة وتنافسية للمشروعات المتجددة من ذلك الموارد المتجددة الممتازة والبنىٰ الأساسية الحالية جنبا إلىٰ جنب مع ربطها مستقبلا بالشبكة المحلية.

# أبوظبي تجمع 1.1 مليار دولار من طرح أدنوك للحفر

أبوظبي – تمكنت شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) الاثنين من جمع نحو 1.1 مليار دولار، بعدما أنهت تسجيل طلبات الشراء في الطرح العام الأولي لوحدتها للحفر.

وقالت الشركة المملوكة لحكومة أبوظبي إن "الطرح تمت تغطيته أكثر من مرة مع تخطي قيمة الطلب الإجمالي 34 مليار دولار".

وتأتي الخطوة لتتناسب مع الأداء المالي القوي ووضع الشركة المستقر رغم الأزمة الصحية، إلىٰ جانب ثقة المساهمين في مستقبل نموّها وقدرتها علىٰ زيادة التدفقات المالية مستقبلا.

وهذا ثاني طرح عام لشركة مملوكة لعملاق النفط في أبوظبي بعد أن أدرجت في عام 2017 شركة أدنوك للتوزيع وهي أكبر مشغل لمحطات البنزين بالإمارات.

وأوضحت أدنوك أنه "عند التسوية، سيكون الطرح العام الأولي لأدنوك للحفر الأكبر في بورصة أبوظبي علىٰ الإطلاق مما يعزز بشكل إضافي أسواق المال في أبوظبي والإمارات".

وتم تحديد شريحة تبلغ 10 في المئة للمستثمرين الأفراد من الإمارات وشريحة 86 في المئة لمؤسسات استثمار محلية وإقليمية ودولية، أما الأربعة في المئة الباقية فتم تخصيصها لموظفي أدنوك والمتقاعدين في الإمارات.

وذكرت أدنوك أن الإدراج متوقع في الثالث من أكتوبر المقبل، وأنها ستظل محتفظة بحصة أغلبية نسبتها 84 في المئة في الوحدة، كما ستحتفظ بيكر هيوز، التي دخلت في شراكة مع الشركة الإماراتية في عام 2018، بحصتها البالغة خمسة في المئة.

وكانت أدنوك قد قالت في وقت سابق من هذا الشهر إنها رفعت حجم الطرح العام الأولي لوحدتها، أدنوك للحفر إلىٰ 11 في المئة من رأس المال بعدما فاقت طلبات الاكتتاب المعروض بعد أن كانت في البداية تستهدف طرح حصة 7.5 في المئة.

ويعتبر الطرح أحدث تحرك لشركتي النفط العملاقتين في الخليج أدنوك وأرامكو السعودية لجمع سيولة من مستثمرين خارجيين في سعيهما لتنويع مصادر الدخل في اقتصاديهما اللذين يعتمدان علىٰ النفط.

بيئة أعمال جاذبة للمستثمرين

# غوغل تستأنف قضية احتكار أوروبية لتفادي غرامة ضخمة

بروكسل – استأنفت شركة غوغل الأميركية أمام إحدى المحاكم الكبرى في الاتحاد الأوروبي الاثنين، عقوبة قياسية لمكافحة الاحتكار في الاتحاد الأوروبي فرضت بسبب تقويض قواعد المنافسة من خلال هيمنة نظام التشغيل أندرويد الخاص بها.

ويواجه عملاق وادي السيليكون قرارا صدر في العام 2018 عن المفوضية الأوروبية، أكبر جهة إنفاذ لمكافحة الاحتكار في الاتحاد، والذي أسفر عن غرامة قدرها 4.34 مليار يورو (5 مليارات دولار) لا تزال أكبر غرامة فرضتها بروكسل علىٰ الإطلاق بسبب السلوك المضاد للمنافسة.

وتعتبر هذه الغرامة واحدة من ثلاث عقوبات لمكافحة الاحتكار يبلغ مجموعها أكثر من 8 مليارات دولار أقرتها المحاكم الأوروبية ضد غوغل بين عامي 2017 و2019. وقد استأنفت الشركة الأميركية، التي تتخذ من كاليفورنيا مقرا لها، العقوبات الثلاث.

وفي حين تضمنت العقوبات مبالغ ضخمة، يشير المحللون إلىٰ أن غوغل تستطيع تحمّلها بسهولة وأن الغرامات لم تفعل الكثير لتوسيع المنافسة.

وقالت المفوضية في قرارها الأصلي إن "ممارسات غوغل تقيد المنافسة وتقلل من الخيارات أمام المستهلكين".

وذكرت وكالة أسوشيتد برس أن الشركة قالت مع افتتاح جلسة الاستماع التي تستغرق خمسة أيام في محكمة العدل الأوروبية العامة، إن نظام أندرويد المجاني والمفتوح المصدر أدى إلىٰ انخفاض أسعار الهواتف ودفع المنافسة مع منافستها الرئيسية أبل.

> 8
> مليارات دولار هي مجموع ثلاث غرامات أقرتها المفوضية الأوروبية ضد الشركة الأميركية

ويرى النقاد أن هذا التبرير يبدو غير مقنع في نظر المحكمة والجهة الأوروبية، التي تراقب قواعد المنافسة لأنها أضرت بالمنافسين في السوق.

ويعتبر أندرويد هو أكثر أنظمة تشغيل الأجهزة المحمولة شيوعا، حيث يتفوق حتىٰ علىٰ نظام التشغيل آي.أو. أس من أبل، وهو موجود في أربعة من أصل خمسة أجهزة في أوروبا.

وقضت المفوضية الأوروبية بأن غوغل خرقت قواعد الاتحاد الأوروبي من خلال مطالبة صانعي الهواتف الذكية بأخذ حزمة من تطبيقاتها إذا أرادوا أيا منها علىٰ الإطلاق، ومنعتهم من بيع الأجهزة ذات الإصدارات المعدّلة من نظامها.

وتحتوي الحزمة علىٰ 11 تطبيقا، بما في ذلك يوتيوب والخرائط وجيميل، لكن المنظمين ركزوا علىٰ الثلاثة التي لديها أكبر حصة في السوق: بحث غوغل وكروم ومتجر الشركة للتطبيقات.

وترى غوغل أنه نظرا لأن نظام أندرويد مفتوح المصدر ومجاني، يمكن لصانعي الهواتف أو المستهلكين أن يقرروا بأنفسهم التطبيقات التي يجب تثبيتها علىٰ أجهزتهم.

ولأنها الشركة الوحيدة التي تتحمل تكاليف تطوير أندرويد وصيانته، يتعين علىٰ غوغل إيجاد طرق لاسترداد هذه النفقات، لذا فإن الحل الذي تقدمه هو تضمين التطبيقات التي ستدر أرباحا، مثل البحث وكروم.

وكانت المفوضية الأوروبية قد فرضت في يونيو 2017 غرامة بقيمة 2.73 مليار دولار علىٰ غوغل بتهمة استغلال موقعها المهيمن علىٰ قطاع البحث علىٰ الإنترنت لإعطاء أفضلية لخدمة مقارنة الأسعار التابعة لها، خلافا للقانون.

وسرعان ما رفضت غوغل القرار، وقالت في بيان حينها "نعرب بكل احترام عن عدم موافقتنا علىٰ الخلاصات التي تم التوصل إليها، وسوف ندرس قرار المفوضية بالتفصيل بغرض استئنافه".

واتهمت المفوضية في ذلك الوقت غوغل باستغلال هيمنتها علىٰ مجال البحث علىٰ الإنترنت لإعطاء الأفضلية لخدمتها "غوغل شوبينغ" التي تقوم بمقارنة الأسعار.

وفي كل البلدان الأوروبية يستحوذ محرك البحث التابع لشركة غوغل علىٰ حصة في السوق تتخطىٰ نسبة 90 في المئة.

وسجلّ غوغل حافل باتهامات الاحتكار في مناطق كثيرة من العالم، حيث سبق واتهمت السلطات الهندية عام 2015 الشركة الأميركية بأنها تسيء استغلال وضعها المهيمن في نشاط الإعلان علىٰ محرك البحث علىٰ الإنترنت.